

## الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية في المسائل الفقهية

وإذا تبين إفلاسه فلا يجوز حبسه .  
ولي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته ويجوز للحاكم أن يحجزه عن التصرف في ماله ويبيعه  
لقضاء دينه وكذلك يجوز له